إستعمال الاجراءات التحليلية في تقدير مخاطر اعمال التدقيق

زهراء قيس جخيور
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الادارية/ بغداد
zahraaqes@gmail.com

أ.م. د. سُهاد صَبيح فرَج
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الادارية/ بغداد
Sohadalsaffar72@mtu.edu.iq

المستخلص

يتَمَثَّل الجانب الأساس من مشكلة البحث في ضعف الاهتمام ببناء منهجية تحدد كيفية التعامل مع مخاطر اعمال التدقيق من خلال الاستعانة بما توفره الإجراءات التحليلية من أدوات ومؤشرات مالية تعمل على تقدير تلك المخاطر. بالتالي فأن هدف الدراسة يتمثل بتوضيح مخاطر اعمال التدقيق، واثرها في صياغة المسؤولية القانونية والمهنية، مع بيان دور الإجراءات التحليلية في تنفيذ مهام التدقيق وتقويم تلك المخاطر. بُنيَ البحث على الفرضية الاتية "تساعد مؤشرات الاجراءات التحليلية، المدقق في تقدير مخاطر اعمالهِ، وإختيار الوسائل والادوات التي يمكن ان يستعين بها للتعامل مع تلك المخاطر".

قامت الباحثتان بإعداد الجانب العملي للبحث من خلال إجراء دراسة تحليلية في أحد المصارف العراقية الخاصة "مصرف الإئتمان العراقي" بإعتماد إنموذج معد لغرض تحليل إستعمال الاجراءات التحليلية لتقدير مخاطر اعمال التدقيق، وإتخاذ قرار قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. من ابرز الإستنتاجات هي ان هناك ضرورة لأخذ المدقق في الحسبان مخاطر أعمال التدقيق من خلال تطبيق مجموعة مؤشرات مرتبطة بالإجراءات التحليلية. يساعد فهم المدقق لمخاطر أعمال التدقيق من خلال مؤشرات الإجراءات التحليلية في تحديد منهجية للتعامل وتخفيض الخطر من خلال قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. فضلاً عن تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق. أما أبرز التوصيات فكانت ضرورة اخذ مخاطر التعاقد في الحسبان لحماية المدقق من المساءلة القانونية والمهنية مما قد يواجهه من اتهامات بالتقصير من قِبَل المستخدمين الخارجيين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني. ضرورة وضع تقدير لمخاطر التدقيق من خلال ما تم تطبيقه على الموجودات، المطلوبات وحقوق المساهمين، والافصاحات المحاسبية للايرادات والمصروفات مع إمكانية تعميمها على جميع الأنشطة التدقيقية المنفذة في أية وحدة إقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر اعمال التدقيق، الاجراءات التحليلية، مؤشرات الاجراءات التحليلية، المسؤولية القانونية، خطر التعاقد، مخاطر التدقيق.

Abstract

The main aspect of the research problem is represented in the lack of interest in building a methodology that determines how to deal with the risks of auditing work by making use of the financial tools and indicators provided by the analytical procedures that work to assess those risks. Consequently, the aim of the study is to clarify the risks of auditing work, and their impact on formulating legal and professional responsibility, while explaining the role of analytical procedures in implementing audit tasks and evaluating these risks. The research is based on the following hypothesis: "The indicators of analytical procedures help the auditor in assessing the risks of his business, and choosing the means and tools that he can use to deal with those risks."

The two researchers prepared the practical side of the research by conducting an analytical study in one of the private Iraqi banks, the "Iraqi Credit Bank", by adopting a form prepared for the purpose of analyzing the use of analytical procedures to assess the risks of auditing work, and

making a decision to accept or reject the unit subject to audit. One of the most prominent conclusions is that there is a need for the auditor to take into account the risks of auditing work by applying a set of indicators linked to the analytical procedures. The auditor's understanding of the risks of the audit work through the indicators of the analytical procedures helps in determining a methodology for dealing and reducing the risk by accepting or rejecting the unit subject to audit. As well as determining the nature, time and extent of the audit procedures. The most prominent recommendations were the need to take contract risks into account to protect the auditor from legal and professional accountability, which he may face from accusations of default by external users as a result of the gap between what is expected from audit performance and professional performance. The necessity to develop an assessment of the audit risks through what has been applied to the assets, liabilities and shareholders' rights, and the accounting disclosures for revenues and expenditures with the possibility of generalizing them on all audit activities carried out in any economic unit.
Key words: Risks of auditing work, Analytical procedures, Indicators of analytical procedures, Legal liability, Contract risk, Audit risks.

المقـدمة

تواجه شركات ومكاتب التدقيق منافسة فيما بينها، وبما ينعكس على مخاطر أعمال التدقيق التي تواجهها، بسبب تأثيرها في إمكانية إعطاء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية. إذ لا تضمن عملية التدقيق الخارجي خلو القوائم المالية من التحريفات المادية غير المكتشفة، وهو ما يعني مواجهة المدقق لخطر الفشل في تحقيق اهداف التدقيق.

يُشكل كل من خطر التعاقد ومخاطر التدقيق تهديداً للمدقق، مما يستلزم ضرورة تحديد العوامل المؤثرة عليهما، فضلا عن تقدير مستوياتهما من أجل أخذهما في الحسبان عند تخطيط وتنفيذ العملية التدقيقية. للوصول لهذا الهدف يعتمد المدقق على مجموعة من المؤشرات التي يوفرها تطبيق الإجراءات التحليلية، لتقدير مخاطر الاعمال (خطر التعاقد ومخاطر التدقيق)، وتحديد منهج علمي للتعامل مع الخطر.

يضم البحث اربعة مباحث، خصص المبحث الاول لعرض منهجية المبحث، اما المبحث الثاني تناول الجانب النظري من خلال عرضهِ لنظرة تعريفية عن الاجراءات التحليلية، من حيث المفهوم والهدف واستعمال التحليل المالي كأداة لتنفيذ الإجراءات التحليلية،. ومخاطر أعمال التدقيق نظرة عامة الذي ركز على خطر التعاقد وخطر التدقيق، وتأثير مخاطر اعمال التدقيق في المدقق. اما المبحث الثالث فقد عرض الجانب التطبيقي للبحث من خلال استخدام انموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، وإجراء التحليل الرأسي لعناصر القوائم المالية للمصرف مع استخدام نسب النمو. اما المبحث الرابع فقد عرض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول – منهجية البحث

تضم المنهجية الفقرات الآتية:

1-1 مشكلة البحث

يسعى المدقق تنفيذ المهام المتعاقد عليها بأتم وجه، المتضمنة تقديم تقرير فني محايد حول مدى مطابقة القوائم المالية التي أعدتها الوحدة الإقتصادية لما هو مثبت في الدفاتر والسجلات وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة المركز المالي ونتيجة الأعمال. إلا أن الوصول إلى هذا الرأي ليس بالعملية السهلة فهي تواجه معوقات تتمثل في صعوبة تلافي تأثيرات مخاطر أعمال التدقيق. كما ان تجاهلها عند تنفيذ التدقيق يمكن ان يؤدي الى تعرضهِ للمسؤولية القانونية والمهنية بسبب الضرر الذي يمكن ان يلحق بمستخدمي القوائم المالية من الذين يعتمدون على رأيهِ في إتخاذ القرار.

مما تقدم فان الجانب الأساس من مشكلة البحث يتَمَثَّل في ضعف الاهتمام ببناء منهجية تحدد كيفية التعامل مع مخاطر اعمال التدقيق من خلال الاستعانة بما توفره الإجراءات التحليلية من أدوات ومؤشرات مالية تعمل على تقدير تلك المخاطر (كل من خطر التعاقد ومخاطر التدقيق).

يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤل الاتي:

"هل يؤثر استعمال الاجراءات التحليلية في تقدير مخاطر اعمال التدقيق؟ وما هو إنعكاس ذلك على إجراءات التدقيق المرتبطة في قبول الوحدة محل التدقيق؟".

1-2 أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أهمية العمل الذي يقدمهُ المدقق الى الجهات التي تعاقد معها، مما يستلزم إعتماد مجموعة من الطرائق والإجراءات العلمية والتي منها الإجراءات التحليلية، أثناء مراحل عملية التدقيق لمحاولة تقويم مخاطر أعمال التدقيق الي يمكن التعرض لها، فضلاً عن تحديد مناهج التعامل مع المخاطر الممكن التعرض لها.

1-3 هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الاتية:

1. توضيح مخاطر اعمال التدقيق، واثرها في صياغة المسؤولية القانونية والمهنية
2. بيان دور الإجراءات التحليلية في تنفيذ مهام التدقيق وتقويم تلك المخاطر.
3. إقتراح منهجية لتقدير مخاطر اعمال التدقيق من خلال الاستعانة بمؤشرات الإجراءات التحليلية.

1-4 فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الاتية:

"تساعد مؤشرات الاجراءات التحليلية، المدقق الخارجي في تقدير مخاطر اعمالهِ، وإختيار الوسائل والادوات التي يمكن ان يستعين بها للتعامل مع تلك المخاطر وتخفيضها".

1-5 حدود البحث

أ. الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على احد المصارف العراقية الخاصة " مصرف الائتمان العراقي"، بسبب تعاون المصرف في توفير البيانات والاجابة على الاستفسارات.

ب. الحدود الزمانية: تم الاعتماد على تقارير المصرف المالية للأعوام (2013 – 2018) لغرض إنجاز اهداف البحث.

المبحث الثاني – المفاهيم النظرية للبحث

2-1 نظرة تعريفية عن الإجراءات التحليلية

2-1-1 مفهوم الإجراءات التحليلية

عرف معيار التدقيق الدولي (520)، المعنون "الإجراءات التحليلية"، الإجراءات التحليلية بانها تقويم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين البيانات المالية أو غير المالية. فضلاً عن، الاستفسار حول وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتماشى مع المعلومات المالية المتصلة بها أو تنحرف انحرافاً مؤثرا عن المبالغ المتوقعة (IFAC, 2017: 466) ، مثال ذلك مقارنة القيم المسجلة مع توقعات المدقق (مقارنة مبلغ العمولة، بالمبيعات المسجلة مضروبة في متوسط العمولة كاختبار لمنطقية العمولات المسجلة في الدفاتر). وحتى يمكن اعتبار ذلك دليلاً مناسباً ويمكن الاعتماد علية، ينبغي ان يستنتج المدقق بان المبيعات قد تم تسجيلها على نحو صحيح، وينتج عن المبيعات عمولة، ويمكن تحديد معدل العمولة. وتعرف الإجراءات التحليلية كذلك بأنها تقويما للمعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المنطقية بين كل من البيانات المالية والبيانات غير المالية (الاخضر،2018:

71). كما تتضمن الاجراءات التحليلية بحث اسباب التقلبات او العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الملائمة الاخرى التي تم جمعها او التي تختلف بشكل جوهري عن القيم المتنبأ بها لتلك التقلبات او العلاقات، ومن ناحية اخرى تستلزم الاجراءات التحليلية استخدام المقارنات والعلاقات لتحديد ما اذا كانت ارصدة الحسابات او اية بيانات اخرى معقولة او منطقية (هايز وآخرون، 2016: 384).

ترى الباحثتان أن الإجراءات التحليلية تضم مجموعة من الوسائل والأدوات التي يلجأ اليها المدقق للتأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية من خلال المقارنات مع البيانات لسنوات سابقة او مع القطاعات الاقتصادية او مع القيم المتنبأ بها للحصول على الإثباتات المناسبة.

2-1-2 هدف المدقق من إعتماد الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق

يرى معيار التدقيق الامريكي (AU520)، المعنون "الإجراءات التحليلية" ان هدف المدقق من تنفيذ الاجراءات التحليلية هو في تحقيق الاتي (AICPA, 2019: 499):

1. الحصول على أدلة إثبات مناسبة حول أرصدة الحسابات و المعاملات.
2. تكوين استنتاج شامل حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع الفهم الذي حصل عليه المدقق من خلال دراسة الوحدة محل التدقيق.

ويضيف معيار التدقيق الدولي (520) إمكانية تنفيذ الإجراءات التحليلية كاختبارات جوهرية عند التخطيط لعملية التدقيق(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010: 436). إذ تتركز الإجراءات التحليلية في مجال التخطيط على الآتي:

أ. تعزيز معرفة المدقق للأحداث وطبيعة أنشطة الوحدة الإقتصادية.

ب. تحديد الفقرات أو البنود ذات المخاطر التدقيقية المرتفعة.

2-1-3 إعتماد التحليل المالي كأداء لتنفيذ الإجراءات التحليلة

يُعد التحليل المالي واحد من أهم أدوات تنفيذ الإجراءات التحليلية من خلال ما يوفره من نسب مالية. يمكن تعريف التحليل المالي على انه عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة مؤشرات كمية ونوعية حول نشاط الوحدة الاقتصادية، تساهم في تحديد اهمية وطبيعة الانشطة التشغيلية والمالية من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم اداء الوحدة واتخاذ القرارات (مطر، 2003: 3). ويمثل كذلك تقويم اداء الوحدة الاقتصادية في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلا. عليه فهو عملية للحكم على تقويم الاداء وهذه العملية تتطلب فهم مشترك وحكم بالإضافة الى اساليب تحليلية. والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي التحليل والتفسيرات للتقارير والبيانات المالية الاخرى (العامري، 2013 :73). كذلك انهُ هو عملية فحص القوائم المالية المنشورة بقصد تقديم معلومات تفيد تحديد مدى تقدم الوحدة خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتائج اعمالها (اللامي، 2013: 14).

إن الأساليب المتبعة في التحليل المالي تعتمد على غايات المحلل المالي وأهدافه، وتستخدم العديد من الأساليب في تحليل بنود القوائم المالية (المركز المالي وكشف الدخل)، كإجراءات تحليلية لإستخلاص العلاقة بين هذه البنود. يمكن تحديد أهم الأساليب التي يمكن اعتمادها في التحليل المالي بالاتي (الطالب، 2000: 11):

أ. **التحليل المالي الرأسي.** وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في الفترة نفسها، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات السنة نفسها، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، إذ أن المقارنة تتم في الفترة نفسها (كراجة واخرون، 2002: 178).

ب. **التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاه).** ويطلق عليه التحليل المتحرك، وتتركز الفائدة الرئيسة منه في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات من خلال

مقارنتها مع سنة تسمى سنة الأساس، لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، ويساعد هذا النوع من أساليب التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين (الجباري، 2002: 40).

ج. **التحليل المالي بأسلوب النسب المالية.** تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصان بند أو فقرة أو مجموعة فقرات، ويتم ذلك بقسمة أحدهما على الأخر، وهي لا تضيف بنداً جديداً للبندين، وإنما تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على الناتج من عملية التحليل المالي ووضعه في خدمة متخذي القرار الإداري (الراوي وناجي، 2005: 124). يمكن القول، يتمحور مفهوم النسب المالية بإتجاه تحويل الأرقام المحاسبية إلى علاقات مالية بين بنود القوائم المالية للوحدة الاقتصادية نفسها، أو بين الوحدات المتناظرة في القطاع الواحد لتنفيذ المقارنة بعيداً عن محددات الأرقام المالية كالحجم ونوع الصناعة، وغيرها من العوامل التي تجعل من الأرقام المحاسبية غير صالحة للمقارنة، ولكن النسب المالية تكون أصلح لكونها أرقاماً نسبية أو نسباً مئوية وبالتالي تساعد في كشف نقاط القوة والضعف في القوائم المالية. يتم من خلال مقارنة البيانات التاريخية لعرض التطور عبر الزمن.

2-2 مخاطر أعمال التدقيق نظرة عامة

يُعَرَّف الخطر إمكانية وقوع فعل أو حدث يُمكن أن يسبب تأثيرا سلبياً على الوحدة الاقتصادية (FFIEC, 2014:11). إذ يقاس من خلال تأثير واحتمالية وقوعه (IIA, 2017: 24). في مجال التدقيق، أدركت شركات ومكاتب التدقيق أهمية تحديد مجموعة مخاطر الأعمال التي من الممكن ان تواجهها وتقومها بشكل صحيح، وإدارتها في نهاية الامر. إذ أنها تمثل عوامل واحداث وظروف التي يمكن أن تمنع تلك الشركات او المكاتب، من تحقيق الأهداف (Louwers et al., 2015: 181). يمكن توضيح نوعين من المخاطر التي يتعرض لها المدقق الخارجي عند اداء عملية التدقيق وكالاتي:

2-2-1 خطر التعاقد

يمثل خطر التعاقد ما قد يتعرض لهُ المدقق من مساءلة مهنية عن العلاقة التعاقدية التي تربطهُ بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق (Rittenberg et al., 2008: 95). على سبيل المثال، إذا ما تعرضت وحدة إقتصادية ما إلى أزمة مالية أدت إلى إفلاسها بعد أن كان المدقق قد أصدر تقريراً لا يشير لوجود مثل هذه الأزمات، فان التساؤل الذي يمكن إثارتهُ هنا هو من المسؤول عن عدم بيان حقيقة ما تعرضت إليه الوحدة الإقتصادية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يمكن أن تتعلق في جانب منها بما نفذهُ المدقق من عمل تدقيقي والتأثير الذي يمكن أن يحدث إضراراً بالسمعة المهنية وفقدانهِ لزبائنهِ.

2-2-2 مخاطر التدقيق

عَرَّف معيار التدقيق الدولي (200)، المعنون "الأهداف الشاملة للمدقق والتنفيذ لأي تدقيق بالتوافق مع معايير التدقيق الدولية"، أهداف التدقيق على أنها "الحصول على تأكيد مقبول حول ما إذا كانت القوائم المالية بمجموعها (قائمة الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي) خالية من التحريف المادي، وبما يُمَكِّن المدقق من التعبير حول ما إذا كانت القوائم المالية مُعَدة من كافة جوانبها المادية بالتوافق مع إطار الابلاغ المالي القابل للتطبيق" (IFAC, 2017: 80).

عَرَّفَ معيار التدقيق الدولي (200) مخاطر التدقيق بأنها مخاطر تعبير المدقق عن رأي غير مناسب عندما تكون القوائم المالية مُحَرّفَة تحريفاً مادياً (IFAC, 2017: 79) .

حدد معيار التدقيق الامريكي (AU200) "الأهداف العامة للمدقق الخارجي المستقل وإجراء التدقيق وفقا لمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً"، ثلاثة مكونات يضمها مفهوم مخاطر التدقيق هي كالاتي (AICPA, 2019: para.14).

1. **المخاطر الضمنية (الملازمة).** عَرَّفَ معيار التدقيق الدولي (200)، المخاطر الضمنية على أنها قابلية تعَرُّضْ توكيد ما إلى تحريف يُمكن أن يكون مادياً، سواء كان منفردا أو عند جَمعِهِ مع تحريفات أخرى، قبل الاخذ في الحسبان الرقابات ذات العلاقة.

2. مخاطر الرقابة. خطر عدم القدرة على منع، أو اكتشاف وتصحيح أي تحريف مادي يمكن أن يحدث في توكيد مادي ما سواء تم بصورة منفردة أو مدمجاً مع تحريفات أخرى، وذلك على أساس زمني وبواسطة الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية.

ولقد دُمج كلا الخطرين (الضمنية، والرقابة) تحت عنوان مخاطر التحريفات المادية Risk of Material Misstatement (RMM)، من قبل معيار التدقيق الدولي (200)، ومعيار التدقيق الامريكي (AU200) (IFAC, 2017: 98)، (AICPA, 2019: Para14)، إذ تمثل مخاطر التحريفات المادية، خطر أن تكون القوائم المالية للوحدة الاقتصادية محتوية على تحريفات مادية نتيجة ارتكاب الأخطاء أو التزوير (AICPA, 2014: 5).

ولا يعد المدقق طرفاً مسبباً أو متحكماً بالمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة، وانما تنحصر مسؤوليته عنهما في تقديرهما، من أجل اتخاذ الإجراءات التدقيقية المناسبة عند التخطيط لعملية التدقيق (Lessambo, 2018: 18).

3. مخاطر الاكتشاف: وتمثل مخاطر عدم اكتشاف المدقق تحريفا في توكيد ما يمكن أن يكون ماديا، سواء عندما يكون منفردا أو في حال جمعهِ مع تحريفات أخرى (IFAC, 2017: 83)

2-3 تأثير مخاطر اعمال التدقيق في المدقق

يظهر تأثير مخاطر أعمال التدقيق من خلال الضرر الذي تلحقهُ بالمدقق وكالاتي:

اولاً: ضرر السمعة المهنية: إن الأضرار التي تلحق بسمعة المدقق، نتيجة للتقاضي أو للعقوبات التي تتم بحقه، أو كليهما معا، تعد من محددات جودة أدائه المهني. ويتم النظر إلى سمعة مدقق على أنها بمثابة رأس مال، إذ تحافظ مؤسسات التدقيق ذات العلامات التجارية المعروفة عليها وتستثمر فيها (Khurana & Raman, 2004: 480).

ثانياً: التعرض لعقوبات: وهي جزاءات (التأنيب، الغرامة، دفع تكاليف معينة، سحب حقوق ممارسة مهنة التدقيق، توقيف مؤقت عن ممارسة المهنة) مفروضة من قبل هيئات تنظيمية خاصة أو عامة كما هو الحال في لجنة سوق الأوراق المالية، أو هيئات مهنية، وتسبب هذه العقوبات أضرارا للمدقق، سواء كان ذلك من خلال تحمله لتكاليف إضافية نتيجة القيام بتدقيق نظير، أو من خلال منع قبول المدقق أي زبون (بصورة مؤقتة او دائمة) من الزبائن الخاضعين لقوانين سوق الأوراق المالية. فضلا عن، مطالبتهِ برد الأتعاب التي تقاضاها. ويمكن القول، كل الامور سابقة الذكر يمكن ان تؤثر في الأتعاب التي قد يحصل عليها المدقق، وعلى سمعتهم المهنية، وبالتالي إنخفاض تلك الأتعاب (الصفار، 2018: 7).

ثالثاً: التعرض للمقاضاة: تُعد مخاطر مقاضاة المدقق من العوامل الهامة التي تؤثر في التدقيق. وقد ارتفعت حالات مقاضاة مؤسسات التدقيق في السنوات الأخيرة. إذ يُنظر اليهم على أنهم يمتلكون جيوب عميقة Deep Pockets، وتأمل الأطراف المتضررة في إسترداد كل أو بعض خسائرها من خلال رفع تلك الدعاوى (Messier et al., 2008: 16).

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي للبحث

1-3 تقدير مخاطر أعمال التدقيق من خلال الإستعانة بمؤشرات الإجراءات التحليلية

تعد المؤشرات المالية من المكونات الرئيسية للإجراءات التحليلية، بسبب إعطائها لنتائج يُمكن الإعتماد عليها عند اجراء المقارنات ومعرفة الفروقات. قامت الباحثتان بتقدير خطر التعاقد من خلال إعتماد إنموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، اما مخاطر التدقيق فكان من خلال الاهمية النسبية للفقرات الواردة في القوائم المالية وربطها بإمكانية إحتوائها على تحريفات مادية ممكن تؤثر على تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق. إذ تُستخرج النسب المالية وبعدها يتم تحديد إحتمالية حدوث الخطر، ومعرفة مدى تأثير الخطر في المدقق، ومستوى الخطر المقدر. وكما موضح بالجدول (1). تتضمن كل فقرة من فقرات الجدول ثلاث خيارات يُؤشر مدقق على واحدٍ منها ليمثل إحتمالية الخطر، يأخذ أحدها تقدير مرتفع إذا ما تم إختيارهُ وكان وجودهُ يرفع

إحتمالية الخطر، في حين يكون تقدير الاختيار الثاني متوسط وكان وجودهُ يجعل إحتمالية الخطر في موقع يتوسط ما بين المرتفع والمنخفض، بينما يكون التقدير المقابل للإختيار الأخير منخفض إذا ما تم إختياره عوضاً عن أي من الاختيارين السابقين وكان وجودهُ يجعل إحتمالية الخطر منخفضة. يبين الجدول (1)، تُصَنَّف احتمالية حدوث التهديدات والأضرار المترتبة عليها، مع تقديم بيان وصفي لتأثير كل مستوى.

جدول (1) مستويات إحتمالية خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق

مستوى الاحتمالية	بيان وصفي للاحتمالية
مرتفع	هناك تهديد عالي التحَفُّز ولهُ قدرة في التسبب بضرر لمؤسسة التدقيق.
متوسط	هناك تهديد مُتحَفِّز ولهُ قدرة في التسبب بضرر لمؤسسة التدقيق، ويمكن تخفيف الضرر.
منخفض	هناك تهديد يفتقر للحافز أو القدرة على التسبب بضرر، ويمكن منع الضرر

المصدر: من اعداد الباحثتان استناداً إل

https://theirm.org/media/6823/rmstandard_arabic_final

يُوضِح جدول (2) ضمن نفس السياق تأثير التهديد لثلاث مستويات مع وصف لتأثير كل مستوى.

جدول (2) مستويات تأثير خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق

مستوى التأثير	بيان وصفي للتأثير
مرتفع	يمكن أن يؤدي الى توقف أو إعاقة عمل مؤسسة التدقيق أو إلحاق الضرر بسمعتها أو مصلحتها.
متوسط	يمكن أن يؤدي الى تعطل أو الاضرار بأعمال مؤسسة التدقيق.
منخفض	يمكن أن يؤدي الى التأثير سلباً في اعمال مؤسسة التدقيق أو سمعتها.

المصدر: من اعداد الباحثتان استناداً إلى

https://theirm.org/media/6823/rmstandard_arabic_final

يُقدَر مستوى الخطر في ضوء علاقة إحتمالية حدوث الخطر مع تأثير خطر التهديد بإستعمال مصفوفة موضحة بالجدول (3). على سبيل المثال عند وجود إحتمالية مرتفعة للخطر، وفي ظِل تأثير مرتفع لخطر صعوبات مالية، فإن تقدير مستوى الخطر يكون مرتفعاً، وهكذا توضع تقديرات لبقية الحالات.

جدول (3) مصفوفة تقدير مستوى الخطر في ظل علاقة إحتمالية خطر التهديد مع تأثير الخطر من وجهة نظر مدقق

إحتمالية خطر التهديد	تأثير الخطر على مدقق		
	مرتفع	متوسط	منخفض
مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط
متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض

المصدر: اعداد الباحثتان استناداً الى

https://theirm.org/media/6823/rmstandard_arabic_final

يوضح الجدول (3) تقديرات خطر التعاقد (مرتفع، متوسط ، منخفض) والإجراءات المقترحة للتعامل مع الخطر.

3-2 تحليل وتقدير مخاطر أعمال التدقيق لمصرف الائتمان العراقي موضوع البحث

تعرض هذه الفقرة تحليلا لمخاطر الاعمال التدقيق لكل من خطر التعاقد ومخاطر التدقيق في مصرف عراقي خاص (مصرف الائتمان العراقي) موضوع البحث، وتحديد الصعوبات المالية التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف باستعمال انموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، فضلا عن تحديد تهديدات الخطر وتوزيعها على المجالات المؤثرة في مخاطر التدقيق بالنسبة للموجودات والمطلوبات بالإستناد الى قوائم المصرف المالية لسنوات من 2013-2018.

3-2-1 نظرة تعريفية عن مصرف الائتمان العراقي

تأسس مصرف الائتمان العراقي سنة 1998 برأس مال قدرهُ (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل في 1998/10/14. في سنة 2005 شارك بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف، في سنة 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة اسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7%.

حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأس مال المصرف ليصبح (150) مليار دينار، وقد اكتملت إجراءات الزيادة في 2013/9/8. في2013/10/1 وتنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي واستنادا إلى تقرير الهيئة العامة للمصرف بزيادة رأس مال المصرف من (150) مليار دينار الى (250) مليار دينار.

3-2-2 تقدير خطر التعاقد بناءً على إنموذج الفشل المالي

لو ان اية وحدة إقتصادية عانت من الخسارة اوالفشل المالي، بعد إنتهاء التدقيق فلا شك أن المدقق سيكون في مركز المدافع عن جودة عملهِ. ومن البديهي وجود إتجاه لهؤلاء الذين يتعرضون لضرر إلى أن يرفعوا قضايا ضد المدقق، وقد يكون ذلك الاتجاه ناتج عن اعتقادهم بأن قد فشل في القيام بعملهِ من ناحية، أو نتيجة رغبة المستخدمين في استرداد جزء من خسارتهم.

توجد العديد من نماذج للتنبؤ بالفشل المالي يُمكن إعتمادها في تقدير امكانية تعرض الوحدة لصعوبات مالية. وتم إختيار إنموذج Sherrod 1987 كواحد من أكثر النماذج شيوعاً للتنبؤ بالفشل في القطاع المصرفي. يعتمد الإنموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة الى الاوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي اعطيت لهذه المتغيرات، وبحسب الصيغة الآتية:

$$Z= 17X1+ 9X2 +3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1\ X6$$

جدول (4) المتغيرات الانموذج Sherrod ومعاملاتها

المتغير	وزنها النسبي بالنقاط	طريقة احتساب المتغير	نوعها
X1	17	راس المال العامل / اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة
X2	9	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	مؤشر سيولة
X3	3.5	حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات	مؤشر رفع
X4	20	صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات	مؤشر ربحية
X5	1.2	اجمالي الموجودات / اجمالي المطلوبات	مؤشر رفع
X6	0.1	حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر رفع

المصدر: (الجنابي، 2019: 14) بتصرف من الباحثتان.

يخدم هذا الإنموذج أغراض تحليل الائتمان في المصارف وله هدفان الأول تقويم مخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية، والثاني الفشل المالي للتأكد من قدرة المصرف على الاستمرارية في الحياة الاقتصادية ومزاولة نشاطه في المستقبل اي التأكد من مبدأ الاستمرارية. وتم تقسيم الوحدات الاقتصادية الى خمس فئات من حيث امكانية استمرارها ودرجة تعرضها للمخاطر كما يوضحُها الجدول (5).

جدول (5) تقسيم المخاطرة حسب نتائج Z

الفئة	درجة التعرض للخطر	قيم مؤشر الفشل المالي (Z)
الأولى	وحدات ممتازة غير معرضه لمخاطر الفشل المال	$Z > 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل والافلاس	$25 \geq Z > 20$
الثالثة	من الصعب التنبؤ بمخاطر الفشل والافلاس	$20 \geq Z > 5$
الرابعة	الوحدة معرضة لمخاطر الفشل والافلاس	$5 \geq Z > -5$
الخامسة	الوحدة معرضة لمخاطر الفشل والافلاس بشكل كبير	$Z \leq -5$

Source: (Babela & Mohammed, 2016: 38)

ووفقاً للعرض السابق سيتم تطبيق الانموذج لسلسة زمنية من 2013–2018 كما في الجدول (6).

الجدول (6) تطبيق انموذج Sherrod للتنبؤ بالصعوبات المالية الممكن مواجهتها من المصرف موضوع البحث

تطبيق أنموذج Sherrod							
متغيرات الانموذج	**معادلات المتغيرات**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
X1	راس المال العامل	194,172	287,305	298,982	303,974	315,457	313,499
	اجمالي الموجودات	602,995	625,187	618,517	513,382	476,638	497,795
	الناتج	**0.32**	**0.49**	**0.48**	**0.57**	**0.66**	**0.62**
X2	الموجودات المتداولة	600,088	622,321	615,690	508,539	471,773	491,509
	المطلوبات المتداولة	405,916	335,015	315,707	190,352	152,926	171,281
	الناتج	**1.47**	**1.75**	**1.95**	**2.67**	**3.08**	**2.86**
X3	حقوق المساهمين	197,074	290,171	301,809	306,815	315,457	313,499
	اجمالي الموجودات	602,995	625,187	618,517	513,382	476,638	497,795
	الناتج	**0.32**	**0.46**	**0.48**	**0.59**	**0.73**	**0.62**
X4	صافي الربح بعد الضريبة	11,531	13,443	11,638	4,943	6,707	5,597
	اجمالي الموجودات	602,995	625,187	618,517	513,382	476,638	497,795
	الناتج	**0.019**	**0.022**	**0.019**	**0.009**	**0.014**	**0.011**
X5	اجمالي الموجودات	602,995	625,187	618,517	513,382	476,638	497,795
	اجمالي المطلوبات	405,916	335,015	311,049	200,801	161,181	184,196
	الناتج	**1.29**	**1.86**	**1.98**	**2.55**	**2.95**	**2.70**
X6	حقوق المساهمين	197,074	290,171	301,809	306,815	315,457	313,499
	الموجودات الثابتة	2,907	2,665	2,826	2,841	2,923	4,297
	الناتج	**67.79**	**108.88**	**106.79**	**107.79**	**107.92**	**72.95**
معادلة النموذج	**Z= 17X1+ 9X2 +3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1 X6**						
الناتج النهائي		**29.77**	**39.41**	**40.91**	**49.90**	**56.20**	**49.47**

المصدر: إعداد الباحثتان.

اظهرت نتائج التحليل ان المصرف الائتمان العراقي بعيداً عن التعرض للفشل، إذ كانت جميع المؤشرات اكبر من النسبة المعيارية للإنموذج التي تبلغ (25)، بلغت اعلى نسبة للإنموذج سنه 2017 (56.2) واقل نسبة كانت لسنة 2013 (29.7) اي بعيدة كل البعد عن التعرض للإفلاس فهذا المؤشر عكس الوضع الجيد للمصرف وانهُ بحالة نمو وامكانية استمراره في المستقبل، كما ويلاحظ كلما تقدمت السنوات ارتفع مؤشر الإنموذج وإبتعاد المصرف عن مخاطر التعرض للازمات المالية او الإفلاس. وعند تحليل الإنموذج وفق المتغيرات يُلاحظ الاتي:

X1: التي تمثل رأس المال العامل الى اجمالي الموجودات. إذ يلاحظ ان رأس المال العامل بارتفاع وهذا يدل على توفر السيولة بالنسبة للمصرف. يشكل رأس المال العامل نسبة كبيرة من موجودات المصرف وامكانية سداد الالتزامات المالية للمصرف.

X2: التي تمثل الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة. اظهرت نتائج الدراسة ان الموجودات المتداولة تمثل النسبة الأكبر من موجودات المصرف لذلك يمكن مواجهة أي حالات السحوبات من الممكن ان يتعرض لها المصرف.

X3: التي تمثل حقوق المساهمين إلى اجمالي الموجودات. يلاحظ حقوق المساهمين تشكل النسبة كبيرة من اجمالي الموجودات على مدى فترة الدراسة.

X4: وتمثل صافي الربح بعد الضريبة الى اجمالي الموجودات. اظهرت النتائج ايجابية على مدى السنوات من 2013–2018. وتعني المصرف بعيداً عن الافلاس.

X5: وتمثل اجمالي الموجودات الى اجمالي المطلوبات. اظهرت النتائج ايجابية على مدى السنوات، وهذا يعني ان موجودات المصرف اكبر من المطلوبات.

X6: وتمثل حقوق المساهمين الى اجمالي الموجودات الثابتة. إذ اظهرت النتائج ان تمويل الموجودات الثابتة من خلال حقوق المساهمين الذي يعني زيادة ثقة الدائنين بالمصرف، وقدرة المصرف على تسديد الالتزامته.

3-2-3 تقويم مخاطر التدقيق للافصاحات المحاسبية في القوائم المالية

سيتم تقويم مخاطر التدقيق للافصاحات المحاسبية في قائمة المركز المالي (الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين)، وكذلك الحال بالنسبة لقائمة الدخل (الايرادات والمصروفات).

1-3-2-3 تقويم مخاطر التدقيق للافصاحات المحاسبية في قائمة المركز المالي

يعرض جدول (7) تقويماً لمخاطر التدقيق إحتمالية تحريفات مادية في إفصاحات محاسبية عن موجودات، إذ تتراوح إحتمالية الخطر وتأثيره بين المرتفع والمنخفض، كما تراوح مستوى الخطر المقدر بين المرتفع والمنخفض. بلغ عدد فقرات مستوى التقدير المرتفع 2 فقرة، اما الفقرات ذات مستوى التقدير المتوسط فقد بلغت 1 فقرات، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 2 فقرة.

يتم التوصل لمستوى الخطر المقدر في ضوء مصفوفة تقدير مستوى الخطر (جدول 3) وكالآتي:

إحتمالية الخطر × تأثير الخطر = مستوى الخطر المقدر
متوسط × متوسط = متوسط

لغرض تحديد احتمالية الخطر استخرجت الاهمية النسبية للفقرة من خلال ربطها بالموجودات عن طريق معرفة نسبتها إلى إجمالي الموجودات، وبنفس الطريقة معرفة الأهمية النسبية للمطلوبات عن طريق معرفة نسبتها إلى إجمالي أجمالي المطلوبات. وقد اعتبرت إحتمالية الخطر منخفضة في حال بلوغ أهميتها النسبية في حدها الاعلى 2.5 %، وتعد إحتمالية الخطر متوسطة عندما تتراوح أهميتها النسبية مابين (2.6-6.0) %، وتعد إحتمالية الخطر بمستوى مرتفع عندما تبلغ الاهمية النسبية مقداراً يتجاوز 6 %.

الجدول (7) تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن الموجودات

ت	الافصاح عن الموجودات	مبلغ الفقرة في الميزانية (الاف الدنانير)	النسبة المئوية إلى اجمالي الموجودات 2018	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	النقد والارصدة لدى البنك المركزي	341,339,760	%68.58	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	النقد لدى البنوك والمؤسسات المالية	69,717,151	%14.00	مرتفع	مرتفع	مرتفع
3	موجودات مالية بالقيمة المطفأة	80,448,833	%16.16	متوسط	متوسط	متوسط
4	ممتلكات ومعدات بالصافي	4,297,640	%0.86	منخفض	متوسط	منخفض
5	موجودات اخرى	1,890,982	%0.37	منخفض	منخفض	منخفض
	مجموع الموجودات	497,694,366	%100			

المصدر: اعداد الباحثتان.

من خلال الجدول السابق يلاحظ ان الفقرات ذات الطبيعة النقدية تم تقديرها بمستوى مرتفع، من حيث احتمالية الخطر وتأثير الخطر، بأعتبار هذه الفقرات ذات مخاطر عالية وأهمية نسبية كبيرة. ووفقاً لذلك فأن مستوى الخطر المقدر بين (المرتفع) والمستوى (المنخفض)، عدد الفقرات مستوى مرتفع 2 فقرة، متوسط 1 فقرة، منخفض 3 فقرة. سيتم تحليل حساب الموجودات الثابتة نظرا لتغيرات الحاصلة فيه. ووفقاً لذلك بما ان الفقرة الرابعة اظهرت مستوى خطر منخفض بناءاً على احتمالية خطر منخفضة وتأثير خطر بمستوى متوسط ، ستقوم الباحثتان بتحليل هذه الفقرة من خلال احتساب التغيرات لسنتي 2017، 2018 لفقرات الموجودات الثابتة بالاستناد الى معادلة النمو وهي الفقرة المعنية لسنة الحالية نطرح منها الفقرة ذاتها لسنة السابقة تقسيم الفقرة ذاتها لسنة السابقة كما في الجدول الاتي:

جدول (8) التغيرات في حساب الموجودات الثابتة (المبالغ بالملايين)

التفاصيل	2016	2017	نسبة التغيير	2018	نسبة التغيير
أراضي	2006	2006	-	2006	-
مباني	227	388	%70	1,475	%27
الالات ومعدات	19	16	%16-	13	%19-
وسائط نقل	81	155	%90	109	%29-
عدد وقوالب	736	570	%22-	459	%19-
اثاث واجهزة مكتب	485	356	%26-	692	%94
صافي القيمة	2841	2,923	%2.8	4,297	%47

المصدر: إعداد الباحثتان بالاستناد إلى التقارير المالية للمصرف موضوع البحث.

عند تحليل الموجودات الثابته لوحظ وجود إختلاف في نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات بين السنتين موضوع البحث. وعند الاطلاع على تفاصيل الحساب تبين إن قيمة حساب المباني بحالة ارتفاع. إذ كان (388) مليون في سنة 2017، و(1,475) مليون سنة 2018، كانت نسب التغيير لسنة 2017 (70%)، وسنة 2018 (27%)، اما حساب الآلات والمعدات فقد كان سالباً في النمو للسنوات 2017 و2018، إذ بلغ (−16%) و(−19%) على التوالي، وحساب وسائط النقل كان ايضاً سالباً في سـنوات 2018 (−29%). التغير كان سـالباً في حسـاب عدد وقوالب للسنوات 2017 و2018 إذ بلغ (−22%) و(−9%) على التوالي. يلاحظ في حساب اثاث واجهزة مكتب التغير سالباً لسنة 2017 إذ بلغ (−26%)، وموجباً لسنة 2018 (94%).

3-2-3-2 تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن المطلوبات

يعرض الجدول (9)، احتمالية الخطر وتأثير الخطر الذي يتراوح بين المستوى المرتفع والمنخفض. اما مستوى الخطر المقدر فقد كان بين المستوى (المرتفع) والمستوى (المنخفض). عدد الفقرات المستوى المرتفع 2 فقرة، منخفض 3 فقرة

الجدول (9) تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن المطلوبات

ت	المطلوبات	مبلغ الفقرة في الميزانية (الاف الدنانير)	النسبة المئوية الى اجمالي المطلوبات 2018	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	**ودائع الزبائن**	162,366,285	%88.15	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	**تأمينات نقدية**	3,523,983	%1.91	منخفض	منخفض	منخفض
3	**مخصصات اخرى**	4,212,652	%2.29	متوسط	منخفض	منخفض
4	**مخصص ضريبة الدخل**	1,177,939	%0.64	منخفض	منخفض	منخفض
5	**مطلوبات أخرى**	12,915,202	%7.01	مرتفع	متوسط	مرتفع
	اجمالي المطلوبات	184,196,061	%100			

المصدر: اعداد الباحثتان.

ونظراً للاهمية الانسبية التي شكلتها فقرة ودائع الزبائن حيث شكلت نسبة الودائع (88%) من اجمالي المطلوبات لذلك سيتم تحليلها من خلال الجدول الاتي:

جدول (10) التغيرات في حساب ودائع الزبائن (المبالغ بالملايين)

التفاصيل	2016	2017	نسبة التغيير	2018	نسبة التغيير
حسابات جارية وتحت الطلب	147,990	116,406	%21-	135,299	%16
ودائع التوفير	28,990	24,291	%16-	23,859	%1.4-
ودائع لأجل	2,376	3,472	%46	3,206	%7-
مجموع الودائع	178,894	144,170	%19-	162,366	%12

المصدر: إعداد الباحثتان استناداً إلى القوائم المالية للمصارف.

عبر تحليل عناصر المطلوبات يلاحظ ان مجموع ودائع الزبائن في ارتفاع، يعود الإرتفاع إلى زيادة الحسابات الجارية وتحت الطلب، إذ اظهرت النتائج أن نسبة التغيير لسنة 2017 سالبــة (−21%)، وكانت موجبة لسنة 2017 (16%)، إرتفع مبلغ الحسابات الجارية وتحت الطلب في 2018 إلى (135,299) مليون، اما ودائع التوفير وودائع لأجل كان النمو سالباً وهذا يعني انخفاض حجم الوادئع ضمن هذه الحسابات.

3-2-3-3 تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن حقوق المساهمين

يعرض الجدول (11)، تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن حقوق المساهمين. من خلال تقديرإحتمالية الخطر ضمن مستوى منخفض، وتأثير الخطر ضمن مستوى متوسط، مرتفع. اما مستوى الخطر المقدر فقد كان بين المستوى (منخفض) والمستوى (المتوسط)، عدد الفقرات مستوى كانت كالاتي: متوسط 3 فقرة، منخفض 1 فقرة.

الجدول (11) تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن حقوق المساهمين

ت	حقوق المساهمين	مبلغ الفقرة في الميزانية (بالاف الدنانير)	النسبة المئوية الى اجمالي حقوق المساهمين 2018	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	**رأس المال المدفوع**	250,000,00	%79.75	منخفض	متوسط	منخفض
2	**احتياطي الزامي**	15,720,546	%5.01	منخفض	مرتفع	متوسط
3	**احتياطي توسعات**	1,500,000	%0.48	منخفض	مرتفع	متوسط
4	**ارباح مدورة**	46,277,759	%14.76	منخفض	مرتفع	متوسط
	اجمالي حقوق المساهمين	313,498,305	%100			

المصدر: اعداد الباحثتان.

3-2-3-4 تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن الايرادات

يعرض الجدول (12)، تقدير احتمالية الخطر بين المستوى مرتفع والمتوسط. وكذلك الحال لتأثير الخطر فقد كان ضمن المستوى المرتفع والمتوسط. في حين كان مستوى الخطر المقدر بالمستوى المرتفع ضمن 3 فقرات، والمستوى المتوسط ضمن 1فقرة.

الجدول (12) تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن الايرادات

ت	الايرادات	مبلغ الفقرة في قائمة الدخل	النسبة المئوية الى اجمالي الايرادات 2018	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	**صافي ايرادات الفوائد**	9,723,356	%68.43	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	**صافي ايرادات العمولات**	1,788,939	%12.58	مرتفع	متوسط	مرتفع
3	**صافي ارباح وخسائر العملات**	2,613,504	%18.4	مرتفع	متوسط	مرتفع
4	**ارباح العمليات الاخرى**	84,286	%0.59	متوسط	متوسط	متوسط
	اجمالي الايرادات	14,210,085	%100			

المصدر: اعداد الباحثتان.

ونظراً للاهمية الانسبية التي شكلتها فقرة صافي ايراد الفوائد بالنسبة لأجمالي الايرادات حيث شكلت (68%)، وعند تحليل الفقرة وجد ان التسهيلات الائتمانية هي الاساس لهذه الفقرة لذلك سيتم تحليلها من خلال الجدول (13).

جدول (13) حساب التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة (المبالغ بالملايين)

تسهيلات ائتمانية مباشرة	2016	2017	نسبة التغيير	2018	نسبة التغيير
فوائد القروض وكمبيلات	501	42	%91-	74	%74
فوائد حسابات جارية مدينة	39	31	%19 -	2	%93-
فوائد ارصدة البنك المركزي	4	440	%89-	1,039	%148
فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	8	10,925	%32	8,164	%25-
فوائد ارصدة وايدعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	184	463	%150	584	%25
مجموع ايرادات الفوائد	13,009	11,903	%8-	9,865	%17-

المصدر: إعداد الباحثتان استنادا إلى القوائم المالية للمصرف موضوع البحث.

يبين الجدول (13)، ان مجموع ايراد الفوائد ينخفض على مدى السنوات 2016 و2017 و2018. إذ كان في 2016 (13,009) مليون، 2017 (11,903) مليون ويحقق نمو سالب (−8%)، لينخفض سنة 2018 إلى (9,865) مليون ويستمر النمو السالب (−17%)، لذا ترى الباحثتان إن من الضروري التحري عن تفاصيل النمو السلبي في حساب اجمالي ايرادات الفوائد:

- **فوائد القروض والكمبيلات:** بالمقارنة مع سنة 2017 كانت نسبة التغير (−91%)، وسنة 2018 (74%)، إذ كان مبلغ الفوائد لسنة 2017 (42) مليون، وسنة 2018 (74) مليون.
- **فوائد حسابات جارية مدينة:** من خلال الجدول (13) لوحظ تغير كبير في حساب فوائد حسابات جارية مدينة إذ كانت نسبة التغير لسنة 2017 (−19%)، وسنة 2018 (−93%)، وهذا يعود إلى الإنخفاض فوائد الحسابات الجارية لسنة 2017 الى (31) مليون، بينما اصبحت (2) مليون في سنة 2018.
- **فوائد ارصدة البنك المركزي:** كانت نسبة تغير فوائد ارصدة البنك المركزي لسنة 2017 (−89%)، و(148%) لسنة 2018. يعود سبب التغير إلى ان مبلغ الفوائد 2017 (440) مليون و(1,039) مليون لسنة 2018 ويعّد هذا التغير كبيراً.
- **فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:** في الجدول (13)، تبين إن نسبة التغير في الحساب لسنة 2017 (32%)، و(−25%) لسنة 2018، بسبب الإنخفاض في فوائد الموجودات من (10,925) مليون لـ 2017 الى (8,164) مليون لـ 2018،
- **فوائد ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:** اظهرت نتائج الجدول (13)، إن الإيرادات ضمن هذا الحساب موجبة ومتباينة ما بين سنوات عيّنة البحث، إذ كانت نسبة التغير لـ 2017 (150%) بينما لـ 2018 (25%)، ويعد اختلاف النسب الى التغيرات في مبلغ الإيرادات إذ كان يساوي (463) مليون لـ 2017 و(584) مليون لـ 2018.

3-2-3-5 تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن المصاريف

يعرض الجدول (14)، التقديرات الخاصة باحتمالية الخطر و تأثير الخطر بين المستوى المرتفع والمنخفض، وان مستوى الخطر المقدر بين (المرتفع) والمستوى (المنخفض)، عدد الفقرات مستوى مرتفع 2 فقرة، ، منخفض 2 فقرة. ونظراً للأهمية النسبية سيتم تحليل حساب نفقات العاملين وهذا ما سيبنه الجدول (15).

الجدول (14)تقويم مخاطر التدقيق في الافصاحات المحاسبية عن المصاريف

ت	المصاريف	مبلغ الفقرة في قائمة الدخل	النسبة المئوية الى إجمالي المصاريف 2018	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	**نفقات العاملين**	2,935,679	%39.44	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	**مصاريف تشغيلية**	4,077,869	%54.78	مرتفع	مرتفع	مرتفع
3	**الإندثارات**	231,046	%3.10	متوسط	منخفض	منخفض
4	**مصاريف مخصص ائتمان تعهدي**	199,648	%2.68	منخفض	منخفض	منخفض
	اجمالي المصاريف	7,444,242	%100			

المصدر: اعداد الباحثتان.

نظرا للأهمية النسبية التي يشكلها حساب نفقات العاملين (رواتب الموظفين) لذلك سيتم تحليل هذا الحساب كما في الجدول الاتي:

جدول (15) التغيرات حساب رواتب الموظفين وما في حكمها (المبالغ بالملايين)

ت	التفاصيل	2016	2017	التغير	2018	التغير
1	**رواتب و منافع الموظفين**	2,935	2,424	%17-	2,713	%11
2	**مساهمة المصرف في الضمان الإجتماعي**	198	172	%13-	192	%11
3	**تجهيز العاملين**	2	9	%323	29	%222
4	**تدريب العاملين**	45	16	%64-	-	-
	مجموع المصاريف	3,181	2,622	%17-	2,935	%11

المصدر: إعداد الباحثتان استنادا إلى القوائم المالية للمصرف موضوع البحث.

من خلال الجدول السابق يلاحظ الاتي:

- **رواتب ومنافع الموظفين:** إن نسبة التغير لسنة 2017 كانت سالبة بمقدار (-17%) اما سنتة 2018 فكان التغير موجباً بمقدار (11%).
- **مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي:** كانت نسبة التغير لسنة 2017 سالبة بمقـــدار (-13%)، اما سنتة 2018 كانت نسبة التغير موجبة بمقدار (11%) و(10%) على التوالي.
- **تجهيز العاملين:** كانت نسبة التغير في تجهيزات العاملين كبيرة وذلك لسنة 2017 موجب بمقدار (323%)، في سنة 2018 ايضاً كبيرة إذ بلغت (222%).
- **تدريب العاملين:** اظهرت النتائج ان نسبة التغير لسنة 2017 سالبة بمقدار (-64%) اما سنة 2018 لم يُعرض تدريب العاملين ضمن حساب رواتب الموظفين وما في حكمها.

المبحث الرابع –الاستنتاجات والتوصيات.

يعرض هذا القسم من البحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثتان وأبرز والتوصيات المقابلة لتلك الاستنتاجات.

4-1 الاستنتاجات

يعرض هذا القسم الاستنتاجات الآتية.

1. هناك ضرورة لأخذ المدقق في الحسبان مخاطر أعمال التدقيق من خلال تطبيق مجموعة مؤشرات مرتبطة بالإجراءات التحليلية.
2. في ضوء التحليل الميداني لمصرف الائتمان العراقي، ظهر خطر التعاقد عبر احتمالية ان تتعرض الوحدة الاقتصادية لصعوبات مالية لم يكتشفها المدقق، اعتماداً على انموذج Sherrod اظهرت النتائج ان المصرف بعيد عن الصعوبات المالية، وان النتائج لجميع السنوات اكبر من النسبة المعيارية 25، وهذا يدل عن ابتعاد المصرف عن الفشل المالي.

3. في ضوء التحليل الميداني لمصرف الائتمان العراقي لتقويم مخاطر التدقيق أظهر مستوى الخطر المقدر في الافصاحات المحاسبية كالاتي:

أ- بالنسبة للموجودات، عدد فقرات المستوى المرتفع (2) فقرة، المتوسط (1) فقرة، المنخفض(2) فقرة.

ب- المطلوبات، عدد فقرات المستوى المرتفع (2) فقرة، المنخفض (3) فقرة.

ج- حقوق المساهمين، عدد فقرات المستوى المتوسط (3) فقرة، المنخفض (1) فقرة.

د- الايرادات، عدد فقرات المستوى مرتفع لـ (3) فقرات، ومتوسط (1) فقرة.

هـ- المصروفات، عدد الفقرات المستوى المرتفع (2) فقرة، المنخفض (2) فقرة.

4. لقد تم تقدير الفقرات ذات الطبيعة النقدية بالمستوى المرتفع من حيث احتمالية الخطر وتأثير الخطر كون هذه الفقرات ذات مخاطر واهمية نسبية عالية، وفقاً لما تؤكده الهيئات المهنية.
5. يساعد فهم المدقق لمخاطر أعمال التدقيق من خلال مؤشرات الإجراءات التحليلية، في تحديد منهجية للتعامل وتخفيض الخطر من خلال قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. فضلاً عن تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق.

4-2 التوصيات

1. ضرورة اخذ مخاطر التعاقد في الاعتبار لحماية المدقق لنفسهِ مما يُحتمل أن يواجههُ من اتهامات بالتقصير من قِبَل المستخدمين الخارجيين في حالة تعرض المصرف لصعوبات مالية لم يكتشفها المدقق.
2. ضرورة وضع تقدير لمخاطر التدقيق من خلال ما تم تطبيقه على الافصاحات المحاسبية عن الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين. الافصاحات المحاسبية للايرادات والمصروفات مع إمكانية تعميمها على جميع الأنشطة التدقيقية المنفذة في أية وحدة إقتصادية.
3. ان هناك إحتمالية منخفضة لتعرض المدقق لمخاطر أعمال التدقيق بناءً على التقديرات التي نفذتها الباحثتان. كما يمكن للمدقق الإستعانة بطرق تخفيض المخاطر بالنسبة لبعض التقديرات المرتفعة والتي عُرضت في متن البحث.
4. يمكن التبؤء بالصعوبات المالية التي من الممكن ان تواجه الوحدات الاقتصادية بالاعتماد على انموذج Sherrod.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: القوانين والأنظمة والتعليمات والوثائق الرسمية:

1- القوائم المالية للمصرف الائتمان العراقي (2013- 2018).

ثانياً:- الكتب:

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2010)، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

2- الاخضر، لقيطي، (2018)، " دراسات في المالية والمحاسبية"، دار حميثر للنشر والترجمة.

3- العامري، محمد علي ابراهيم، (2013)، "الإدارة المالية الحديثة"، عمان.

4- كراجة، عبد الحليم، علي رباعة، ياسر السكران، توفيق عبد الرحمن يوسف، (2002)، "الادارة المالية والتحليل المالي اسس مفاهيم تطبيقات"، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان.

5- مطر، محمد، (2003) "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط1.

6- هايز، ريك، فيليب والاج، هانز جور تمبكر، (2016)، "مبادئ المراجعة"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ط2.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- الجباري، تانيا قادر عبد الرحمن، (2002)، "تأثير بعض القواعد المحاسبية العراقية على تحليل القوائم المالية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

2- الطالب، صلاح عبد الرحمن مصطفى، (2000)، " تكييف ادوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشآت الأعمال : دراسة تحليلية في شركات صناعية عراقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

3- اللامي، علي حسين نوري، (2013)، "اثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد اسعار اسهم المصارف"، بحث مقدم الى المعهد العالي للدرسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

رابعاً: الدوريات والابحاث:

1- الجنابي، حيدر عباس، (2019)، "التنبوء بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2011-2016 " ، جامعة كربلاء- الادارة والاقتصاد.

2- الراوي، حكمت احمد، حسين ناجي، (2005)، " استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن"، مجلة الاداري، العدد مئة وواحد.

3- الصفار، سهاد صبيح، (2018)، " تقويم المدقق لخطر التعاقد اساس لتدقيق مخاطر اعمال التدقيق"، دراسة ميدانية في مصرف عراقي خاص، بحث مقدم في المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية/ بغداد.

Foreign References

A. Books

1. International Federation of Accountants (IFAC), (2016), "Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements", IFAC International Publications.
2. Louwers, Timothy J, Allen D. Blay, David H. Sinason, Jerry R. Strawser, Jay C. Thibodeau, (2018), "Auditing & Assurance Service", Published by Mc Graw-Hill Education (7^{th} ed.).
3. Messier. Jr, William Fand Steven M. Glover, Douglas F. Prawitt, (2008), "Auditing & Assurance Services", A systematic Approach.
4. Rittenberg, Larry E., Bradley J. Schwieger, Karla M. Johnstone, (2008), "Auditing: A Business Risk Approach", Thomson South-Western, Inc., (6^{th} ed).

B-Periodicals

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (2014), "Assessing and Responding to Audit Risk in a Financial Statement Audit - Audit Guide".
2. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (2019), "Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance With Generally Accepted Auditing Standards, AU-C Section 200".
3. Babela, Islam, Renas Mohammed, (2016). "Business Failure Prediction using Sherrord and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exc hange (2011 - 2014)", Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ) Vol. 4, No. 2, September.
4. Federal Financial Institutions Examination Council (FFIEC), (2014), "BSA/AML Compliance Examination Manual (2014) be used as a benchmark to audit the AML controls in Islamic financial institutions in Malaysia".
5. Institute of Internal Auditors IIA, (2017), "International standards for the professional practice of internal auditing", http:// www.theiia.org/.
6. Khurana, I., Raman, K.,(2004), "Litigation Risk and the financial Reporting Credibility of big Unversus Nom-Big 4 Audits: Evidence From Anglo-American countries", The Accounting Review, vol. 79.
7. Lessambo, Felix I., (2018), "Auditing, Assurance Services and Forensics - A Comprehensive Approach", Springer International Publishing.

C**. Internet**

1. theirm.org/media/6823/rmstandard_arabic_final